

تخلف شرط العلم بالألفاظ ومعانيها وأثره في الأحاديث المروية بالمعنى من حيث القبول والرد

د. عبدالباسط الهادي النعاس
محاضر بقسم الشريعة الإسلامية
كلية القانون - جامعة الفاتح

المقدمة :

الأصل أن يتحمل الراوي الحديث كما سمعه ، بلفظه وترتيبه ، ثم يؤديه كما تحمله بلفظه وترتيبه كذلك ، ولئن كان هذا الأصل مطلوباً في نقل كلام عامة الناس ، فهو في نقل كلام رسول الله ﷺ ، المبلغ عن ربه أشد طلباً ؛ لما في ذلك من المحافظة على مراد الشارع ، وصيانتة من التبديل والتحريف .
وإن من شأن التمسك بهذا الأصل ، والحزم في مطالبة الرواة به ، أن يؤدي إلى طمس الكثير من الأحاديث مع ما تحمله من تشريع ؛ ذلك أن إلزام الراوي بأداء كل ما سمعه بذات الألفاظ وترتيبها دون زيادة أو نقصان ، أمر بالغ الصعوبة والخرج⁽¹⁾ ، لاسيما إذا طال أمد التحمل ، وكثرت الشواغل ، ولم تدع الحاجة إلى الأداء في الحين ، الأمر الذي سيؤدي إلى إحجام الكثيرين ممن تحملوا الأحاديث عن أدائها خشية عدم الوفاء بذلك الأصل ، فكان المخرج من هذا الضيق الترخيص في رواية الحديث بالمعنى ، وذلك بأن يأتي الراوي بألفاظ من عنده

(1) - انظر : أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح ، معرفة أنواع علم الحديث ، تحقيق : عبد اللطيف المهيم وماهر ياسين الفحم ، ط 1 ، بيروت : دار الكتب العلمية ، 1423 هـ - 2002 م ، ص 323 .

جلال الدين السيوطي ، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، تحقيق : محمد أمين الشبراوي ، ب.ط ، القاهرة : دار الحديث ، 1423 هـ - 2002 م ، ص 384 .